العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

إخوان ليبيا يعمقون الانقسام بمعاقبة البلديات المؤيدة للجيش

تهديدات بحرمان المدن الواقعة تحت سيطرة الجيش من الميزانيات المخصصة للتصدي لكورونا

تواصل حكومة الوفاق السيطرة على ثروات البلاد وتوزيعها وفقا للولاءات ومناطق النفوذ ما يعمق الاحتقان الاجتماعي في البلاد التي تسيطر فيها الحكومة المحاصرة في طرابلس على عائدات ثورة نفطية هائلة متركزة في شرق البلاد وجنوبها. وفي وقت تحذر فيه منظمة الصحة العالمية من تداعيات فايروس كورونا، تعاني المدن الليبية الخارجة عن سيطرة حكومة طرابلس نقصا فادحا في التجهيزات الطبية والمرافق الاستشفائية.

ثروة ليبيا تبدد على الميليشيات

طرابلس – أعادت مطالب قيادات إسلامية بحرمان البلديات المؤيدة للجيش الليبي من الموازنات المالية المخصصة لمواجهة فيروس كورونا أو استبدالها بمساعدات عينية ملف توزيع الثروات بين مناطق البلاد إلى صدارة الجدل السياسي.

وفي وقت توفر فيه مدن شرق ليبيا وجنوبها أغلب موارد ليبيا المالية، حيث تتركز معظم الآبار النفطية للبلاد هناك، يعاني السكان من الفقر والتهميش وتدهور المرافق الصحية، في حين تغدق الأموال على تسليح الميليشيات واستقدام المقاتلين الأجانب، والهرولة إلى دعم الاقتصاد التركي المتهاوي عبر ضخ وديعة بأربعة مليارات في البنك المركزي التركي.

محمد إبراهيم الضراط

أوصي بعدم صرف موازنات البلديات المناصرة لخليفة حفتر

سليمان الشحومي

تحت أي منطق تندرج مساعي حرمان الليبيين من حقوقهم

وجاء في بيان لحكومة الوفاق أنه سيتم استبدال الموازنات المالية للبلديات الخارجة عن سيطرتها بمساعدات عينية كبعض الأجهزة الطبية والمستلزمات الاستشفائية، ما يعمق الاحتقان الشعبي في شرق وجنوب البلاد.

و تعتبر ثروات ليبيا النفطية جوهر الصراع في ليبيا، إذ تستحوذ حكومة الوفاق على أغلب مواردها، ما استدعى تدخل القبائل الليبية في الشرق والجنوب لإغلاق هذه الحقول المحرومة من عائداتها.

وتعتمد ليبيا في اقتصادها بشكل أساسي على إيرادات النفط كمصدر رزق وحيد للبلاد التي انزلقت في فوضى عارمة منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي منذ تسع سنوات.

وتعرضت المنشآت النفطية لعدة هجمات وأعمال تخريبية، ولكن في منتصف شهر فبراير أغلقت قبائل في المنطقة الشرقية والوسطى موالية للجيش الوطني الليبي الحقول والموانئ النفطية متهمة حكومة الوفاق بإهدار ثروات الشعب على الحروب وجلب المقاتلين الأجانب.

وانعكست الفوضى والحروب في البلد العضو في أوبك على الأوضاع في كافة مرافق الدولة وعلى رأسها مرافقها الصحية حيث تردت أحوالها، خصوصا مع نقص الإمداد الطبي والأطقم الطبية الأجنبية المتخصصة التي غادرت البلاد بسبب ظروف الحرب الدائرة في البلاد.

ويعتبر إغلاق الحقول والمنشآت النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصا وأنها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج والتصدير، والتي تتهم حكومة فايز السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استجلاب المرتزقة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمراء الحرب في محاولتها للتصدي لتقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل.

ويتمسك شيوخ القبائل بقرار غلق الحقول والمصارف والموانئ النفطية إلى حين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين وضرورة وضع حد للعبث القائم بمؤسسات الدولة المالية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي وجهاز الاستثمارات الخارجية.

وأقر المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا غسان سلامة بوجود اختلال في توزيع الثروة في ليبيا، مؤكدا أنّ جوهر الأزمة في ليبيا هو صراع على الثروة ويتخذ شكل الصراع على السلطة.

وأضاف أن "أي حل سياسي في ليبيا يجب أن يرتبط بتوزيع ثروات البلاد"، مشيرا إلى أن "الأمم المتحدة لا ترغب في التدخل في شؤون الليبيين، ويتعين وجود رقابة دولية على موارد البلاد". وكان القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر قد صرح خلال زيارته الشهر الماضي لباريس، بأن "الجيش الوطني الليبي لا يستفيد ماليا من مبيعات النفط في شرق البلاد"، في وقت يحرس فيه الجيش الموانئ النفطية ويسيطر على حقول النفط في الجنوب، لكن عائداته تدار من قبل مؤسسات موالية لحكومة الوفاق.

وفي وقت سابق أوصى مدير مكتب دعم السياسات العامة لرئيس ما يسمى بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق محمد إبراهيم الضراط في بيان له بعدم صرف ميزانيات بلديات المنطقة الشرقية والجنوبية والبعض من بلديات المنطقة الغربية. وقال الضراط في بيان له "هذه المناطق مرتع للمرتزقة القادمة لمساندة حفتر في حربه على العاصمة طرابلس".

وأضاف في توصيته "الكثير من البلديات المزمع صرف ميزانيات لها خاصة في المنطقة الشرقية والجنوبية تعاني من عدم الشفافية والتكتم في إصدار البيانات والإحصاءات بخصوص وباء كورونا، الأمر الذي يزيد من غموض الوضع ويجعل الشكوك تحوم حول الغرض من طلب الميزانيات والادعاء بأنها طلبت مواجهة وباء كورونا".

وأردف "حفتر يعاني من ضائقة مالية، ولو أنه تم صرف هذه الميزانيات إلى بلديات المنطقة الشرقية والجنوبية، فهذا يعني أنها دعم واستمرار للحرب وإطالة أمدها وتقويض لأي فرصة للتفاوض الحقيقي، وكأننا أعطينا حفتر طوق نجاة لإنقاذ نفسه وتقوية موقعه وتجيير هذه الميزانيات لدعم المجهود الحربي، وهذا يعني أيضا المزيد من معاناة العاصمة والشعب الليبي".

وكشفت توصيات الضراط والتي طالب فيها بعدم صرف موازنات البلديات المساندة للمشير خليفة حفتر والمخصصة لمكافحة وباء كورونا، حجم التجاهل الذي تتعرض له مدن شرق ليبيا وجنوبها وحتى بعض المدن الغربية.

وانتقد الخبير الاقتصادي ومؤسس سوق الأوراق المالية سليمان الشحومي، توصيات الضراط بعدم صرف ميزانيات مواجهة وباء كورونا للبلديات الداعمة لخليفة حفتر. وقال الشحومي في تدوينة على فيسبوك "سياسات عامة في وقت الأزمات على الطريقة الليبية، الصين وروسيا ترسلان مساعدات وأطقما طبية لمجابهة وباء كورونا في إيطاليا وأميركا".

وأضاف "حتى الصومال أرسلت إلى إيطاليا التي استعمرتها سابقا فريقا طبيا للمساعدة، ونحن في ليبيا يخرج علينا مدير مكتب دعم السياسات العامة، ويطالب بأن يوقف صرف ميزانية مواجهة الوباء المخصصة من المجلس الرئاسي لبلديات المنطقة الشرقية والجنوبية، تحت أي سياسة عامة وأي منطق يندرج ذلك؟".

دخول ترسيم الحدود البحرية للمغرب حيز التنفيذ يثير حفيظة إسبانيا

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار دخول قانون ترسيم الحدود البحرية للمغرب حيز التنفيذ مخاوف لدى حكومة جزر الكناري الاسبانية التي اعتبرت الخطوة المغربية "قرارا أحاديّ الجانب" يؤثّر على الفضاء البحري للجزر وطالبت الحكومة المركزية في مدريد بالتدخل لإيقاف تطبيق القانون.

وقال رئيس الحكومة المحلية لجزر الكناري أنجيل فيكتور توريس إنه "لن نقبل سياسة الأمر الواقع" وأنه "لن يتم لمس أيّ ميليمتر من المياه المحيطة بالأرخبيل". وتفاعلت أرانشا غونزاليس لايا وزيرة الخارجية في الحكومة المركزية بمدريد مع دعوات رئيس حكومة جزر الكناري بالقول أنها "ستتصرّف" وأن "الحكومة الإسبانية ستلجأ إلى "الأمم المتحدة في حال وجود تداخل في المياه الإقليمية".

وذكّرت وزيرة الخارجية الإسبانية بالاتفاق المسبق بين الرباط ومدريد حول أزمة ترسيم الحدود، مشيرة الى أن ترسيم الحدود البحرية يتطلب الاتفاق بين المغرب وإسبانيا على المناطق المحتمل الاختلاف حولها، عبر اتفاق ثنائي يتماشى مع القانون الدولي.

وتتضمن إشارة المسؤولة الإسبانية التفاوض مع المغرب، مناطق الثروات الطبيعية والموارد المعدنية في عمق الشاطئ البحري، كالتيلوريوم والكوبالت والباريوم والنيكل والرصاص والفاناديوم والليثيوم وغيرها، إلى جانب البترول والغاز، ناهيك عن منطقة الجرف القاري التي تضمّ موارد طبيعية معدنية وأحفورية وبيولوجية.

وكان البرلمان المغربي بغرفتيه قد صادق بالإجماع على ترسيم حدود البلاد البحرية وبسط ولايته عليها، في خطوة أثارت توجساً لدى إسبانيا التي حاولت مفاوضة المسؤولين المغاربة حول الأمر، لكن الرباط اعتبرت خطوة الترسيم "سيادية وداخلية".

وتؤكد الحكومة المغربية أن القانون يندرج ضمن تحيين الترسانة القانونية الوطنية المتعلقة بالمجالات والحدود البحرية للمملكة المغربية.

ويسعى القانون، وفق تصريحات سابقة للحكومة إلى "تدارك الفراغ التشريعي الذي يعتري المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالمجالات البحرية، وملاءمتها مع السيادة الوطنية للمملكة الكاملة المكتملة في حدودها الحقة الترابية والبحرية".

وتَعتبر المملكة أن تحيين الترسانة القانونية الوطنية يشكل فرصة لملاءمتها مع مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 وتجويد بعض الأحكام التي تتضمنها، خاصة عبر التخلّي عن بعض الترسبات القانونية المتقادمة التي كان التشريع المغربي قد اعتمدها في سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي.

مدريد تسعى لتجاوز المأزق عبر اتفاق ثنائي

أرانشا غونزاليس لايا

سنلجأ إلى الأمم المتحدة في حال وجود تداخل في المياه الإقليمية

وقالت الباحثة في العلوم السياسية شريفة لمويز، في تصريح لـ"العرب" إن "خروج رئيس حكومة جزر الكناري، وضغطه على حكومة مدريد أمر عادي لكونها كانت مستفيدة من المياه المغربية في المناطق الجنوبية".

وأضافت لمويز أن "المغرب لا يمكن أن يغامر بقرارات تتعارض مع المواثيق الدولية من شأنها أن تدخله في صراعات هو في غنى عنها".

وشددت الباحثة على "قوة ملف المغرب سياسيا وقانونيا في مواجهة إسبانيا في مختلف المؤسسات الدولية المعنية"، مصنفة تهديد الجانب الإسباني باللجوء للمحاكم الدولية ضمن "محاولات امتصاص ضغوط اليمين المتطرف الإسباني لا أكثر".

وتجمع المغرب وإسبانيا مجالات بحرية متداخلة في ثلاث مناطق بحرية وهي بحر البوران بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق وخليج قاديس، وفي منطقة جزر الكناري في المحيط الأطلسي، حيث لا يزال ترسيم الحدود مسألة خلافية بين البلدين.

عبير موسي تصطف إلى جانب الفخفاخ في معركته مع النهضة

تونس – قطعت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي مع راديكاليتها المعهودة بعد أن انتقدت الصياغة النهائية لمشروع قانون تفويض السلطة التنفيذية للعمل بمراسيم عوض التشريعات البرلمانية لمواجهة تداعيات وباء كورونا.

وقالت موسي إن الصياغة النهائية التي صادقت عليها بعض الكتل البرلمانية أدخلت تعديلات على المشروع التي تقدمت به السلطة التنفيذية، وهو ما يقيد العمل الحكومي ولا يساعد في تحفيزه.

وأضافت رئيسة الحزب الدستوري الحر أن "البرلمان لم يمنح الحكومة الآليات الكافية لتنفيذ خطتها المعلن عنها وقلصت في مدة التفويض دون مبرر، كما تضمنت أحكاما مخالفة للدستور وهو ما من شأنه أن يعرض مشروع القانون للطعن بعدم الدستورية ويعطل مسار تنفيذه ويهدد الأمن القومي والسلم الاجتماعي".

وجدّدت الكتلة البرلمانية للحزب "التزامها بالوقوف في صف الدولة التونسية ونصرة مصالح الشعب التونسي في هذا الظرف الخطير وعدم ادخار أي جهد في تقديم المقترحات الإيجابية والدفع نحو تصحيح المسارات الخاطئة والضغط من موقع المعارضة الوطنية قصد تحقيق مطالب الفئات المتضررة من الجائحة وتفادي الاحتقان الاجتماعي والانهيار الاقتصادي".

وفي وقت سابق هددت الحكومة التونسية بسحب مشروع القانون الذي تقدمت به، بعد إدخال عدة تغييرات عليه أهمها التقليص من فترة التفويض من شهرين إلى شهر واحد وأن يبقى عمل الحكومة خلال التفويض تحت رقابة هيئة مراقبة دستورية القوانين.

وقال وزير أملاك الدولة غازي الشواشي إن "التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون الحكومي حولته إلى مشروع قانون جديد".

غازي الشواشي

التعديل في مشروع قانون التفويض حوله إلى مشروع قانون جديد

والخميس، توصل رؤساء الكتل البرلمانية على إثر اجتماعهم بممثل الحكومة إلى توافق بشأن الصيغة النهائية لقانون تفويض الصلاحيات البرلمانية، ما يؤجل الصراع على الصلاحيات بين السلطة التشريعية والتنفيذية إلى وقت لاحق.

وأشارت مصادر إلى أن مشروع القانون منح رئيس الحكومة شهرين اثنين للعمل بالمراسيم في إدارة أزمة جائحة كورونا بعد أن صادقت اللجنة في وقت سابق على شهر فقط.

كما تم حذف الفصل الذي وضع هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين كهيئة رقابية تعود إليها الحكومة قبل إصدار أي مرسوم.

وباعتماد هذه النسخة التوافقية لمشروع القانون ينتظر دخوله حيز التنفيذ في الأيام القليلة القادمة بعد المصادقة عليه.